



تقرير مساءلة

المجلس التشريعي

جمعية منتدى التواصل

ثقافي-اجتماعي

2017-2016

## ملخص تنفيذي

إن موضوع الحماية القانونية و الدستورية لحقوق الإنسان و حرياته الأساسية من التعسف و الاضطهاد و يحتل دورا رئيسيا في إطار القوانين الوطنية و الدولية ، وقد أدرك المجتمع الدولي أن الاهتمام بقضية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية لا بد وان يعالج من الناحيتين القانونية و القضائية ، فبدأ التفكير في تدوين قواعد حقوق الإنسان و إفراغها في قالب تشريعي دولي ، وان كان الكل يؤمن بأن وضع القاعدة القانونية وحده غير كفيلا لمنع خرقها ، ولكن لا مناص من التدوين و التشريع كإجراء دولي ، و هكذا عرف العالم عدة موثيق و عهود عالجت مختلف مواضيع حقوق الإنسان .

و بموازاة الحماية الدولية تقع الحماية الوطنية الداخلية التي تعود إلى سلطات الدولة التشريعية و التنفيذية و القضائية بتوفيق التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان و تطبيق أحكامها عمليا و حمايتها من قبل القضاء الوطني.

ومن خلال تزايد اهتمام المنظمات الدولية بقضية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية و توسيع مجال عملها و تعدد مواضيع تدخلها ، أصبح من المسلم به أن المجتمع الدولي يشكل عنصرا فعالا في تطوير و تنمية حقوق الإنسان ، وأصبح يلعب دور الحارس و المؤتمن عليها

كما أن القوى الوطنية مطالبة بان تضطلع بدور اكبر في تعزيز مشاركة الشباب في التجمع السلمي كأحد الحقوق المدنية و السياسية بضمائمها تمثيل الشباب و مشاركتهم في الحياة العامة

ان من اولى مهام القوى و مؤسسات المجتمع الدفاع عن حقوق الإنسان و حمايتها في مواجهة تعسف السلطة ، وذلك من خلال رفع مستوى الوعي العام لدى المواطنين وخاصة الشباب كما تناقش هذه الورقة أهم التحديات التي تقف أمام تنفيذ هذا الحق، بالإضافة الى أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة للعمل مع الجهات المعنية لتنفيذها.

## مقدمة

توجهية منتدى التواصل بتنفيذ مشروع تعزيز حق الشباب في التجمع السلمي وفقا ً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الضفة الغربية بالشراكة مع المساعدات الشعبية النرويجية، ويهدف المشروع إلى تأكيد تعزيز حق الشباب في التجمع السلمي وفقا ً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الضفة الغربية المادة (21) والقانون الفلسطيني المعدل لعام 2003 المادة (26).

## دور المجلس التشريعي في تعزيز أليات الحق في التجمع السلمي

تعتبر التشريعات أحد أهم العوامل التي يجب العمل عليها لتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتضمن ذلك في نشاطات كافة المؤسسات ، إذ أن الحراك الشبابي كان له دور كبير في إبراز العديد من الانتهاكات والاشكاليات التي رافقت موجة الاعتصامات والتظاهرات وتحديد الحق في التجمع سيما.

أظهرت الممارسات العملية للحق في حرية التعبير والتجمع العديد من الاشكاليات التي غفلت عنها التشريعات الوطنية من حيث ومعايير تقييد الحق في الاجتماع والتعبير.

عدم الاكتفاء بما هو مشروع حاليا في مجال الحريات العامة خاصة حرية التعبير وتشكيل الجمعيات، وإنما بحاجة إلى مراجعة تضمن وجود حقوق كاملة للمواطن مع توفير الآليات التي تضمن حسن تطبيقها في الواقع على أساس شفاف وواضح ومتاح للمراجعة من قبل العامة.

إن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في قمة الهرم التشريعي؛ لكونها نصوصاً دستورية، تسمو بذلك في مرتبتها. على النصوص التشريعية الأخرى التي تصدر عن السلطة التشريعية أو أي سلطة مختصة أخرى. وبالتالي، يتعين على السلطات كافة، حينما تقوم بمهامها التشريعية المختصة بها، أو مباشرة اختصاصاتها الأخرى أن تلتزم بتلك النصوص الدستورية.

ورغم خصوصية الحالة الفلسطينية وما يتعرض له المجتمع من تجاذبات سياسية وازدواجية في اتخاذ القرار السياسي، إلا ان فلسطين ألزمت نفسها بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان الأساسية وأكدت على التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الانسان، وسعيها للانضمام إلى المواثيق الدولية. لكن المتابع للواقع يجد ما يثير الجدل حول رضا الجمهور عن مستوى استجابة القانون لمعايير العدالة لاعتبارات مرتبطة بالتطبيق او التشريع.

فالقانون الأساسي الفلسطيني لم يتناول السلطة المختصة بالتصديق على المعاهدات الدولية وبالتالي لا توجد مرجعية قانونية دستورية واضحة بين صلاحيات المجلس التشريعي في الرقابة على المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها السلطة التنفيذية. وبالتالي هناك ضرورة وطنية ودستورية لإصدار دستور فلسطيني يحدد جهة الاختصاص في التصديق على المعاهدات والاتفاقيات ويبين آليات التصديق في ظل إعلان الدولة المستقلة، وهناك صلاحيات دستورية متداخلة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

وعطفاً سبقي ورغم انسجام القانون شكلاً ، ومضموناً ، وصياغةً ، مع القوانين والمواثيق الدولية، إلا أننا بحاجة دائمة ومستمرة للتعرف إلى مدى استجابته لمعايير العدالة

### السياسات التشريعية وأثرها على حقوق الإنسان

تعطلت أعمال المجلس التشريعي بفعل استمرار حالة الانقسام السياسي ، إذ لم يتمكن المجلس من عقد أي جلسة مكتملة النصاب وفقاً لنظامه الداخلي ، مما أثر سلباً على دور المجلس التشريعي في اقتراح القوانين والتشريعات التي تمس نواحي حياة المواطن الفلسطيني وحقوقه كافة وتبنيها وإقرارها ، التي بدورها تعمل على تعزيز النظام القانوني الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، علاوة على عدم مقدرته على مساءلة الحكومة و/أو منحها الثقة عنها ، أو /واستجوابها ، أو تقصي الحقائق في خروقات وانتهاكات جسيمة مسّت حقوق الإنسان الفلسطيني ، التي وقعت خلال العام الاعوام السابقة ، منها الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة والتضييق على الحقوق الأساسية ، كالحق في تكوين الجمعيات ، والحق في التنقل والتجمع السلمي .

وإزاء حالة الانقسام وعدم تمكن المجلس التشريعي من الانعقاد ، اصدر الرئيس محمود عباس خلال العام 2010 تسعة قرارات بقوانين ستقناً ، في إصدارها إلى المادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني ، التي تنص على أن " " لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير ، في غير ادوار انعقاد المجلس التشريعي ، إصدار قرارات لها قوة القانون ، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات ، وإلا زال ما كان لها من قوة القانون "

## دور الفصائل في تعزيز حق الشباب في التجمع السلمي

يجب أن تتحمل فصائل العمل الوطني مسؤولية نشر الثقافة المجتمعية، وأبعاد المشاركة في الانشطة ومنها الحق في التجمع السلمي وتساعدوا في هكذا مهمات مؤسسات المجتمع المدني من خلال البرامج الموجهة لتوفير الحماية والدعم للشباب داخل البيت والجامعة والشارع وفي إطار المجتمع بشكل عام.

لدى نسبة كبيرة من الشباب بان القيادات في فصائل العمل الوطني هي ليست شابة، وهناك شك في أنها قادرة على تمثيل طموح الشباب سواء كان ذلك في البرامج أو أدوات العمل، أو التوجهات والرؤيا المستقبلية، وعليه أصبح لزاما على التنظيمات الفلسطينية، بأن تقوم بكل الإجراءات التي من شأنها الاستجابة للشباب والاستماع منهم في مضمون المطلوب وكيفية تنفيذ العمل بشكل جاد على خلق حالة من تراكم الكادرات الشبابية في المناصب القيادية وموقع اتخاذ القرار في

التنظيمات حتى تصبح قدوة للمؤسسات الرسمية، على قاعدة اعطاء الفئات الشبابية دورا في المناصب والهيئات القيادية من الضروري ان تعمل القوى السياسية الفلسطينية بأسلوب جديد لاستقطاب الشباب وجذبهم لبرامجها السياسية وايضا المجتمعية المختلفة بما يتناسب مع مصالح الشباب وهذا يضع القوى الفلسطينية امام تحد كبير.

ان التأكيد على الممارسات الديمقراطية ما بين التنظيمات والقوى السياسية يتطلب عملية مراجعة للسياسة المتبعة من تلك التنظيمات تجاه الشباب من اجل تعزيز دور الشباب ومساهماتهم الفاعلة في ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية ومنها حق التجمع السلمي

### التوصيات

يمكن للقوى والاحزاب و مؤسسات المجتمع المدني القيام بالعديد من الادوار الإجرائية في سبيل سعيها لحماية وتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي تتمثل في :

الدفع باتجاه تبني الحكومة خطط استراتيجية وطنية لتأهيل وتدريب العاملين في الاجهزة التنفيذية والقضائية على كافة الامور المتعلقة بتفعيل تنفيذ الحق في التجمع السلمي بما لا يتعارض مع القانون

العمل على زيادة مشاركة الشباب في منظمات الاحزاب السياسية والقوى الوطنية

التواصل مع جمهور الشباب لخلق حالة وعي عام بأليات عمل مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب والقوى الفلسطينية وفتح حوار عام حول المواضيع التي تشكل اولويات بما يعزز الديمقراطية

تشكيل وتدريب فرق رصد فاعلة وحقيقية يكون مناطق عملها التواجد في كافة الاماكن التي يمارس فيها الحق في التجمع السلمي وكذلك حرية الرأي والتعبير ومتابعة تعامل الاجهزة الرسمية معها

المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة، وبخاصة في صياغة القوانين وتعديلها، والمتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي

تخصيص "كوتا" كحد أدنى لضمان تمثيل الشباب ومشاركتهم في الهيئات والأطر نحو في العملية السياسية انخراطهم

مشاركة طلبة الجامعات في إعادة صياغة المناهج التعليمية بما يضمن مبادئ الديمقراطية ومشاركة الطلبة في صياغتها وجمع آرائهم والأخذ بها

تفعيل ومراقبة اليات المشاركة المجتمعية للطلبة في الجامعات بما يضمن ويعزز المشاركة الشبابية في الحياة العامة كمدخل للحياة السياسية

### النتائج

يجب على القوى والفصائل الفلسطينية ان تلعب دورا اكبر في حماية حق الشباب في التجمع السلمي كما اشارت به نتائج الدراسة المسحية لمنتمى تواصل في جامعة بيرزيت حيث أشار 78.19 ممن استطلعت آراءهم الى ذلك.

ما هو جدير بالملاحظة هو تراجع انخراط الشباب وتفاعلهم في النشاطات السياسية ومنها الحق في التجمع في الوقت الحالي، وهذا يعود الى فقدان الشباب الثقة وخيبة أمل تجاه القوى والتنظيمات السياسية قياسا الى الفترات السابقة التي كان حجم المشاركة الشبابية فيها كبير ومرتفع في الوقت الذي كانت فيه الحركة الوطنية وتنظيماتها تؤمن بالتعددية ووحدة الهدف والنضال من اجل التحرر الوطني وكان الشباب يشكل العمود الفقري في هذه القوى.

المراجع

1. حركة الشباب الفلسطيني تحديات الواقع وملامح المستقبل – حق العودة مركز بديل أب 2012
2. الحق في التجمع السلمي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية الواقع والتطلعات الهيئة المستقلة لحقوق المواطن

2012